الفصل العاشر

وظائف المحلات العمرانية الريفية ومراكز ثقلها الوظيفي

مقدمة :

أولاً : النمط الإنتاجي الريفي

١. أنواع الأنشطة الإنتاجية الريفية

٢. دراسة نمط الإنتاج الريفي

٣. نشاط الجمع والالتقاط

٤. نشاط القنص والصيد

٥. نشاط الرعي

٦. النشاط الزراعي

ثانياً : أنماط الوظائف

٤. القرى الزراعية

٥. قرى الوظائف غير الزراعية

٦. القرى ذات التوابع

٧. القرى الزراعية والوظائف غير الزراعية

٨. قرى متعددة الوظائف

٩. قرى غير واضحة الوظيفة

ثالثاً : وظائف القرى

١. قرى التسويق

٢. قرى المزارع الواسعة

٣. القرى الإستراتيجية

٤. القرى المكتفية ذاتياً

٥. القري الريفية المخططة

٦. قري التوسع الزراعي الريفي

رابعاً : مراكز الثقل الوظيفي

خامساً : التقييم الجغرافي للقرى حسب أنماط الثقل الوظيفي

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

اهتم كثيرُ من الجغرافيين بالتصنيف الاقتصادي للسكان إلى عدة أنماط على أساس الوظيفة ، أي الحرفة التي يشتغل بها الأغلبية منهم ، ومن الملاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين الحرفة والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان القرية وبخاصة الزراعة وتركيب المحلة العمرانية التي تبقى ثابتة مستمرة حتى لو غيرت بعض وظيفتها وحرفة سكانها ، وتحدد الأنماط الوظيفية للقرى طبقاً لأنماط الوظائف ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : النمط الإنتاجي الريفي

يدرس النمط الإنتاجي الريفي النشاط أو مجموعة الأنشطة الريفية السائدة بالمنطقة فقد تمارس الزراعة أو الرعي أو الصيد بأنواعه أو قطع الأخشاب أو التعدين معاً أو بانفراد وهي الحرف الأولية ويدرس ذلك النشاط من حيث مقومات وأساليب ممارسته (الأدوات - رأس المال - العمالة - نمط - الملكية) ودرجة تقدم أو رقي النشاط درجة التخصص وتقسيم العمل – التطورات الحديثة التي طرأت على ممارسة النشاط الإنتاجي الريفي وأثرها على عناصر الحياة الريفية الأخرى ، كما تدرس المعوقات والمشاكل التي تواجه ذلك النشاط الإنتاجي ، ويشتمل النمط الإنتاجي الريفي علي مجموعة من الأنماط وهي :

١. أنواع الأنشطة الإنتاجية الريفية

في تصنيف أنشطة السكان من وجهة النظر الايكولوجية **ميز لومس وبيجل** Lomis & Beagle بين نوعين من الأنشطة :

أ- **أنشطة الحقل** : وهي تشمل إنتاج الطعام والألياف والمواد الخام المعدنية والجماعات البشرية التي تعمل في استخلاص هذه المواد من

الحقل أو البحر أو الغابة عادة ما تكون صغيرة الحجم ، وتعيش في الريف وذلك فتلك أنشطة ريفية .

ب- **أنشطة المركز** : وتشمل تصنيع وتوزيع وتنظيم منتجات الحقل ، ويترتب على هذه الأنشطة تجمعات سكانية وسكنية أكبر وبذلك تظهر المدن، ويدخل في إنتاج الطعام والأنشطة الزراعة والرعي وتربية الحيوان والصيد بنوعيه ، وفي إنتاج الألياف وقطع الأشجار ، وكذلك أنشطة التعدين والتحجير ، ويلاحظ أن الأنشطة الريفية لها بعض المميزات .

- أنها أنشطة أولية و استخراجية وليست ثانوية أو تحويلية عادة .
- يغلب على منتجاتها بساطة المظهر الطبيعي ، وليس تعقيد التدخل البشري والعلاقات الإنتاجية المركبة .
- قد تقوم أنشطة تجارية تبادلية على منتجات النشاط الريفي ، ونادراً ما تقوم عليها نشاط صناعي ثانوي داخل الريف .

لكل الأمور السابقة لا يترتب على النشاط الريفي تجمع سكاني وسكني كبير ، وإنما تظهر تجمعات متوسطة أو صغيرة تتخذ شكل القرية أو العزبة ، وقد يثار بعض الجدل حول إدخال مجموعة أنشطة في إطار الأنشطة الريفية خاصة التعدين أو الصناعات التي تنشأ في الريف أو السياحة في الريف .

والرأي أن النشاط التعديني إذا اقتصر على استخراج المعدن فقط ، فلن يجذب سكناً وسكاناً كمستقرين أو بحجم كبير ولذلك فهو أقرب حينئذ إلى الريف ، أما إذا نمت حول حقول التعدين صناعات تحويلية واستقرار سكني مرتبط بها فإن النمط يتحول تلقائياً إلى الحضر .

وكذلك الحال في الصناعات الريفية فإذا كانت بسيطة منزلية أو في مصانع متواضعة ويعدها بعض سكان الريف لتغطية احتياجات

السكان المحليين (كالكليم وصناعات الجريد والفخار والألبان) أو المدن القريبة من الريف أو كانت صناعة موسمية تعتمد على زراعة محصول معين مثلاً ، وتقوم في المناطق الريفية ، ويعمل بها عمال موسميون (كتقطير الزهور مثلاً) فتلك حرف وأنشطة ريفية ثانوية وليست أساسية ، أما إذا كانت الصناعة واسعة وتستهدف الإنتاج الضخم والتصدير لكنها قامت على أرض الريف بحكم ضوابط التوطين الصناعي فذلك نشاط صناعي حضري وليس ريفياً ، وهو كفيل بنمو مركز حضري حوله ، أو إحداث عملية تحضر الريف المجاور .

وفي النشاط السياحي الذي قد تشهده بعض القرى ، يلاحظ أنه لا يغير من الطبيعية الريفية بل أن تلك الطبيعة الريفية هي أهم مقومات الجذب السياحي لتلك القرية ، وبالتالي تظل تلك القرى السياحية ريفاً إلا إذا قلب مظهر التعقد الحضاري على هيئتها العمرانية وتركيبها السكاني والاقتصادي والوظيفي .

٢. دراسة نمط الإنتاج الريفي

يدرس النمط الإنتاجي من وجهة نظر جغرافية الريف من حيث العناصر التالية :

أ- ترتيب الأنشطة الإنتاجية الريفية حسب درجة رقيها أو تقدمها ، سواء بمفهوم اتصالها بالأرض أو بدائية الأساليب المستخدمة بها ، أو حجم الجماعات البشرية المرتبطة بذلك النشاط وعلى مستوى العالم يمكن أن ترتب تلك الأنشطة من الأدنى إلى الأعلى : كالجمع والالتقاط ، القنص والصيد ، قطع الأخشاب ، التعدين ، الزراعة والصناعات الريفية.

ب- دراسة كل نشاط على حده من حيث :

- مقومات وعوامل قيامة وتوطينه ، سواء العوامل الطبيعية أو البشرية ، وتعطي أهمية لطبيعة ملكية عوامل الإنتاج الريفي .
- طرق وأساليب ممارسة النشاط الريفي ، من حيث التخصص والعمل الجماعي أو القروي والهدف من النشاط سواء كان كفائياً أم تجارياً ، ودور العمل اليدوي أو الآلي في الإنتاج الريفي ، وما يمكن أن يظهر من نظم إنتاجية تبعاً للمتغيرات السابقة .
- المشاكل المرتبطة بالنشاط الريفي سواء كانت متعلقة بانتظام العمل أو موسميتة أو العمالة وضوابط الإنتاج أو بالتسويق إذا كان النشاط يقتضي ذلك .

ومما سبق يتبين أن هناك معطيات ومؤشرات متنوعة تساعد على تحديد أنواع أنماط الإنتاج الريفي السائد كطبيعة السكن ونوعه وحجم المنتجات وشكلها والتسميات المرافقة لبعض الحيازات ، **وعموما يمكن التمييز بين أنماط الإنتاج الرئيسة الآتية :**

✓ **نمط الإنتاج القبلي** : وهو نمط انتاج جماعي يعتمد على التضامن والتعبئة لأفراد القبيلة قصد التحكم في الظروف الطبيعية الوعرة كإقامة المدرجات وبناء قنوات الري وصيانتها بهدف توسيع المجال الريفي ، ويسود نمط الإنتاج على الخصوص بالمناطق الوعرة كالجبال وفي الواحات .

✓ **نمط الإنتاج الرأسمالي** : ويسود على الخصوص بالمناطق السهلية الغنية التي خضعت للتعمير الأوربي في فترة الحماية ولسياسة الإصلاح الزراعي بعد الاستقلال من مؤشرات على الخريطة وجود مزارع ذات شكل هندسي تمتد على مساحات كبيرة نسبياً ومجهزة بقنوات ري هندسية وسكن متفرق ومنتظم .

✓ **نمط النظام التعاوني** : ويسود على الخصوص في المناطق التي شهدت تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي حيث نظم العديد من الفلاحين انفسهم في إطار تعاونيات خاصة في نطاقات حديثة ومن المؤشرات التي تساعد على ضبط نمط إنتاج تعاوني وجود استغلال يخضع لتنظيم محكم وكثافة السكن المتفرق .

✓ **نمط الإنتاج القائدي** : ويدل على وجوده بالخريطة الطبوغرافية بعض المصطلحات تذكر بالبنية الاقتصادية أو أسماء مجالات ريفية وحضرية كبرى ، وقد نجده كذلك على مستوى الزوايا والأعيان اللذين استفادوا في الماضي من الإقطاع التي وهبها المخزن قصد استقطابهم .

ونشير فيما يلي بعض نماذج من الأنشطة الريفية في منهج تطبيقي عام :

٣. نشاط الجمع والالتقاط

وهو يمثل أقدم حرفة أو نشاط للحصول على الغذاء عرفة البشر رغم احتمال قيام حرف أخرى معها لنفس الغرض كصيد الأسماك أو قنص الحيوانات في المجتمعات البشرية البدائية البائدة والباقية ، وحينما تجتمع تلك الحرف مما يظهر نوع من تقسيم العمل لعله أوَّل صورة لذلك في تاريخ الإنسانية ، حيث كان الرجال يخرجون للصيد ، وتتعهد النساء بجمع الثمار أو التقاط الجذور .

وهذا النشاط البدائي كان سائداً في بواكير الحياة البشرية منذ العصر الحجري القديم لكنه لا يزال يمارس في بعض البقع المنعزلة حضارياً ومنهم جماعات البشمن Bushmen في صحراء كلهاري وجماعات الفَدّا Vadda في جنوب الدكن ، والأقزام في غابات وسط أفريقيا وجماعات السيانج Simang والساكاي Sakai في غابات الملايو ، والكوبو Kubo في سومطره ، وجماعات الاندمان Andaman في جزر الاندمان .

ولكل جماعة من جامعي القوت السابقين منطقة خاصة ، مساحتها نحو ٥٠ كم مربعاً ، يتحول فيها للجمع والالتقاط ، حيث تجمع الثمار والجذور الدرنية والديدان ، والملكية جماعية ، ولا يحق لجماعة أن تقتطف الثمار من مساحة جماعة أخرى ، ولا يوجد اتصال بين تلك الجماعات والخارج اللهم إلا مع الجماعات البدائية المجاورة ، كما ظهر نوع من التبادل والمقايضة بين منتجات بعض الجماعات البدائية في الداخل وبعضها التي تقوم على الصيد البحري على الساحل .

ونظراً لصعوبة الحياة ومشقة النشاط فإن أعداد السكان ضئيلة ، وحركتهم دائبة ، وكذلك فالمسكن لا يزيد عن مأوى بسيط من البوص وأغصان وأوراق الأشجار يقان على فرع شجر ، ولقد ترتب على اتصال بعض تلك الجماعات مثل الاندمان بسكان حزر نيكوبار المجاورة أن تعلم الاندمان صناعة القوارب الصغيرة وصناعة الفخار ، ويرجع هذا الاتصال الحضاري إلى الموقع الجزري للاندمان .

٤. نشاط القنص والصيد

ويشترك في درجة بدائيته وظروفه التاريخية بل تقريباً مع النشاط السابق لكنها تختلف عنه في أنه أوسع انتشاراً ، حيث يغطي كل العروض تقريبًا من العروض الاستوائية حتى القطبية ولكن يمكن تمييز نوعين أو تخصصين الأول هو القنص أو صيد الحيوانات البرية والثاني صيد السمك والحيوانات البحرية ، وقد تقوم جماعة معينة بتخصص واحد ، أو بتخصص بعض أفراد الجماعة في القنص وبعضهم الآخر في الصيد ، ومن أمثلة تلك الجماعات حاليًا جماعة البلاكفوت Blackfot الذين يصيدون الجاموس البري في سهول أمريكا الشمالية ، والنوتكا Nootka والكواكيوتل Kwakitul الذين يصيدون السمك في كلومبيا البريطانية واليوكافير Yukaghir الذين يصيدون الرنة في سيبيريا ، والاسكيمو صيادي الكايبو وفرس البحر في ألاسكا .

وكل جماعة صيد لها أيضًا منطقتها المحددة ولكنها تتباين كثيراً عن بعضها في درجة استقرارها ومعرفة المأوى الثابت فصيادو كلومبيا البريطانية بنوا بيوتًا في قرى ثابتة بينما التسمانيون ظلوا يعيشون حياة الارتحال ، وتمكن الاسكيمو من بناء بيوت دائمة فضلاً عن حياتهم الموسمية ، وذلك بعد اتصالهم بالجهات المدنية المجاورة في حين لم تطور طريقة حياة الاستراليين الأصليين .

وعمومًا فإن الكثافة السكانية في مناطق نشاط الصيد منخفضة لضآلة ما يمكن للأرض أن تغله ، ولا تتجاوز تلك الكثافة شخصين في الكيلومتر المربع ، وطبيعي أن يختلفا القنص والصيد كنشاط ريفي عن نشاط الصيد السمكي الحالي من أعالي البحار والبحيرات الكبرى بالسفن الكبيرة في عملية تجارية ضخمة ، وكذلك عن نشاط صيد الحيوانات البرية بقصد الهواية أو التجارة في الفراء أو العاج في القوت الحاضر .

٥. نشاط الرعي

ظهر نشاط الرعي تاريخياً مع نشاط الزراعة تقريباً بل لقد مارسها الإنسان معاً في بيئة واحدة ، ولكن بعض الجماعات البشرية اتخذت الرعي حرفة مستقلة أصبحت مصدراً لمعاملتهم والجدير بالذكر أن الرعي قد يكون أكثر ربحية من الزراعة في بعض الحالات .

ويرتبط توزيع نشاط الرعي أساساً بتوزيع النبات الطبيعي الذي يصلح لطعام حيوان المرعى (الحشائش) بل وتختلف الحيوانات كذلك حسب نوع النبات ، وحسب البيئة الجغرافية عموماً ، فهناك رعاة الأبقار ، ورعاة البل والضأن والماعز ، ثم رعاة الخيل .

وتعد سفانا أفريقيا البيئية المثلى لرعاة البقر ، ومن القبائل التي لا تزال تتمسك برعي البقر محرفة وحيدة ، الماساي في شرق أفريقيا ، والزولو في جنوبها ولكن البعض يمارسها مع الزراعة البدائية مثل

النيليين في أعالي النيل بالسودان والبانتو في جنوب القارة ، وكثير من هؤلاء قد تحولوا إلى الزراعة ويقدس رعاة البقر حيواناتهم ولا يأكلون لحومها ، ويكتفون بشرب لبنها (فيما عدا القبائل المسلمة كالغولا في شمال نيجيريا وتسكن قبائل الماساي في قرى صغيرة مستديرة تسمى كارال Karaal عبارة عن أكواخ دائرية وتوجد حظيرة جماعية في وسط القرية بها قسمان أحدهما للأبقار والآخر للضأن والعجول ، والقرية محاطة بسياج من النباتات الشوكية .

أما عن رعي الأبل والضأن والماعز فمجاله المناطق شبه الجافة و الأستبس ويقوم بها جماعات البدو في الصحراء والارتحال طبيعة حياتهم ، وتمثل العيون والآبار محط الرحال في فترات الجفاف ، أما في مواسم المطر والنبات فالانتقال مستمر وترتب على هذا أن مسكن البدوي خفيف بسيط سهل النقض والإقامة ، ومشكلة الرعي هنا تتمثل في الجفاف وتذبذب المطر الذي قد يصيب المرعى فيجف فتهلك آلاف الحيوانات أو تضمر .

وعادة حدث الاتصال بين الرعاة البدو وسكان الواحات الزراعية وتبادلوا معهم منتجاتهم ، كما اتصل الكثير من البدو بالمدنيات المجاورة وانخرط فيها ، وتحول بعضهم إلى حرفة الزراعة المختلط مع الرعي ، أما في ظل عمليات التوطين أو بجهد الشخصي هروباً من قسوة الحياة في الصحراء .

أما رعاة الخيول فأولئك الذين عاشوا في سهول آسيا في فترات العصور الوسطى وحركتهم ظروف الجفاف ونبض الصحراء إلى الجهات الزراعية المجاورة فكانت الغزوات المتكررة وخرج جماعات المغول واكتساحهم لأطراف الصين ثم صوب الغرب في العالم العربي وأوربا ولكن شأن هذا النشاط قد تضائل بعد دخول تلك الجهات في دولة الاتحاد السوفيتي والاتصال بالمدينة الزراعية والصناعية المستقرة .

٦. النشاط الزراعي

قسم **بيير جورج** في كتابة جغرافية الريف سنة ١٩٦٣ نظم الإنتاج الزراعي من حيث الوسائل والتقنيات المستخدمة أو طريقة الاستغلال الزراعي إلى ثلاثة أقسام :

١. **التجمعات الزراعية** : ويقصد بها الزراعة المنظمة في تكامل مع الإنتاج الحيواني أو ما تعرف بالزراعة المختلطة .

٢. **الزراعة التقليدية والزراعة المتقدمة** : وذلك من حيث درجة استخدام الآلات والوسائل الزراعية الحديثة .

ومن حيث النظم الاقتصادية الزراعية يقسم النشاط الزراعي في العالم إلى ثلاثة أنماط هي :

أ- **الزراعة المعاشية** : هي زراعة الاقتصاد البدائي الذي لا يعرف تبادل المنتجات ، وهذا النمط لا يوجد إلا في بقعتين متخلفتين في غينيا الجديدة وبعض الجهات المنعزلة بأفريقيا وحوض الأمازون ، ولكن يدخل في مصطلح الزراعة المعاشية الزراعة التي تنتج إنتاجًا كبيرًا من الأرض لكنه يكفي فقط السكان بالكاد ، ويشمل هذا النمط أفريقيا والهند واندونيسيا وجنوب شرق آسيا ، نمط السكن في هذا الاقتصاد يتمل في القرية المتجمعة ولكن السكان يتميزون بقلة أحجام ملكياتهم ، وبالتالي تضيق المساكن وتظهر في ركام ترابي من الطين

ب- أما **الزراعة التجارية** : فتتميز بأن الزراعة مستهدفة للتجارة بصفة أساسية وأهم ما يميزها هو الانفصال المكاني بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق استهلاكه ، وهنا يظهر تأثير أنواع الأسواق والطلب المرن وغير المرن وتوجيه الأسواق لنظام الزراعة ، ولما كان نمط الزراعة التجارية يقوم على نجاح عمليات النقل وشبكة المواصلات فإن نظام السكن قد تأثر بذلك إذ نشأت المحلات على هيئة عقد لشبكات المواصلات وطرق نقل الحاصلات .

ت- وتعد **زراعة التبادل** : نوعاً من الزراعة التجارية لكنها تتخصص في أنواع من الحاصلات الزراعية ذات الأسواق العالمية ، وذلك مثل نطاقات زراعة القمح والقطن – وقصب السكر– الموز – البن – الكروم – الكاكاو – الشاي – ذلك على مستوى العالم .

ثانياً : أنماط الوظائف

رغم الواقع الإداري الذي يميز المحلات العمرانية بأنها قرى فإن النتائج النهائية للتعدادات السكان قد أظهرت تبايناً واضحاً في حرف السكان ، وإن ظلت الزراعة تسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية بنسبة تكاد تتخطى علامة النصف بالنسبة لجملة ذوى النشاط الاقتصادي ، وقد تم استبعاد بعض الأنشطة الممثلة في النشاط الريفي بشكل كبير ومؤثر مثل أنشطة : التمويل ، البنوك والتأمينات ، العقارات ، خدمات رجال الأعمال ، الغاز والمياه وسيتم الاعتماد على الأنشطة الريفية الأكثر تأثيراً وانتشاراً ، ومن الطبيعي أن يعمل عدد من سكان القرى في الخدمات ، ولذلك فقد استوعبت ما يزيد على خمس ذوى النشاط ، غير أن الزراعة والصيد تحتل المرتبة الأولى ، تليها خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ، ثم التجارة ، والنقل والتخزين ، ثم الصناعة والكهرباء والغاز ، والتشييد والبناء ، وأخيراً غير كاملة التوصيف ، وعلى ذلك ستكون دراسة تقييم القرى وظيفياً معتمدة على الأسس التالية :

أ- اعتبار النشاط الاقتصادي الوظيفي إذا زادت نسبة العاملين على نصف جملة السكان ذوى النشاط .

ب- حساب معامل التوطن [1] بالنسبة لكل نشاط رئيسي أو ثانوي .

---

[1] يحسب معامل توطن الأنشطة بالمعادلة الآتية :

معامل توطن النشاط = النسبة المئوية للعاملين بالنشاط في القرية إلى جملة السكان ذوى النشاط بها ÷ النسبة المئوية للعاملين بالنشاط على مستوى الإقليم ، إذا قل المعامل بكل الأنشطة عن=

وقد يتم الاعتماد في دراسة تصنيف المحلات العمرانية الريفية تبعاً للوظيفة على مصدرين هما :

- الدراسة الميدانية للمحلات العمرانية الريفية بهدف التعرف على الشخصية الوظيفية المميزة بكل ناحية .
- بيانات التركيب الاقتصادي لسكان المراكز الخاصة بتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي للأفراد أكثر من ٦ سنوات ، ومن خلالها يمكن تحديد وظائف المحلات العمرانية وإن كان يلاحظ على تلك البيانات أنها مقسمة إلى عشرة أقسام هي : (الزراعة ، والصيد ، والمحاجر والمناجم ، والكهرباء ، والتشييد والبناء ، والصناعة التحويلية ، والتجارة ، والمطاعم والفنادق ، والتموين ، والتأمينات ، والنقل والمواصلات ، وخدمات المجتمع) ، وبالطبع فإن جميع هذه الأقسام لن تدخل ضمن عملية التصنيف ، لذا تم استبعاد بعض الحرف الصغيرة التي قد تظهر قيمتها (صفر) أو على هيئة كسور صغيرة جداً ، هذا بالإضافة للأنشطة غير المتمثلة في القطاع الريفي مثل (الكهرباء والطاقة ، والمناجم والمحاجر) ، وبذلك يصبح عدد الأنشطة ثمانية أقسام ، ثم ضم كل من التموين والتأمينات والخدمات الاجتماعية ، وذلك في نشاط واحد هو (خدمات المجتمع) لتصبح جميعاً ستة أقسام للنشاط الاقتصادي تم على أساسها التصنيف وهي :

١- الزراعة والصيد .
٢- التشييد والبناء .
٣- التجارة .
٤- الصناعة التحويلية .
٥- النقل والمواصلات .

=(الواحد) صنفت القرى بأنها غير واضحة وإذا كانت القيمة (الواحد) الصحيح دل على ذلك على توطن عادى ، وكلما زاد المعامل عن (الواحد) دل ذلك توطن أكبر .

٦- خدمات مجتمع .

اعتمادًا على بيانات تلك الأقسام الوظيفية تم حساب معامل التوطن[1] (معامل الأهمية النسبية) للأنشطة الاقتصادية للسكان بقرى المركز حتى يمكن عمل الأنماط الوظيفية للمحلات العمرانية الريفية ، وذلك بعد استخراج النسبة المئوية لكل قسم من أقسام النشاط من جملة السكان ذوي النشاط الاقتصادي اعتمادًا على الأسس التالية :

١. إذا كان معامل توطين النشاط الزراعي أكثر من (١) صحيح وقلت معاملات توطين الأنشطة الأخرى عن (١) صحيح صنفت المحلة بأن وظيفتها هي الزراعة .

٢. إذا ظهر أكثر من نشاط باستثناء الزراعة ، بمعامل توطين أكثر من (١) صحيح كانت المحلة العمرانية متعددة الوظائف .

٣. باستثناء النشاط الزراعي ، إذا كان معامل توطين نشاط ما في أحد المراكز العمرانية (٢) فأكثر دل ذلك على تخصصها في هذا النشاط الذي يصبح أيضًا وظيفة مميزة لها .

٤. إذا ظهر مع النشاط الزراعي أنشطة أخرى بمعامل توطين أكثر من (١) صحيح كانت الزراعة هي الوظيفة الرئيسية والأنشطة الأخرى هي وظائف ثانوية .

٥. إذا قلت معاملات التوطن للأنشطة المختلفة عن (١) صحيح صنفت المحلة العمرانية بأنها غير واضحة الوظيفة .

---

[1] معامل التوطن = النسبة المئوية للعاملين بالنشاط بالمحلة الريفية إلى جملة السكان ذوي النشاط بها النسبة المئوية للعاملين بالنشاط على مستوى القري ، وكل القيمة (١) على توطن عادي ، كلما زاد المعامل دل على توطين أكبر .

ومما سبق يمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب وظيفتها إلى الأنماط الوظيفية التالية :

١- القرى الزراعية

تتميز هذه القرى بأن وظيفتها الرئيسية هي الزراعة حيث يزيد معامل التوطن للنشاط الزراعي بها عن (١) صحيح بينما تقل معاملات الأنشطة الأخرى المشاركة لها عن (١) وينتمي لهذا النمط العديد من القرى ، حيث لا تقل نسبة العاملين بالزراعة عن ٥٠٪ من إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي .

وتتصف هذه القرى بالانتشار الواسع على اعتبار أن الزراعة لا تزال تشكل الحرفة الرئيسة لمعظم سكان القرى ، ويزيد معامل توطن الزراعة في قرى هذه المجموعة على الواحد الصحيح بينما يقل معامل توطن الأنشطة الأخرى عن ذلك ، وإذا كانت الأنهار كنهر النيل ونهر النيجر ونهر الكنغو وأنهار العاصي والليطاني ودجلة والفرات ، والسهول الفيضية الخصبة حددا توزيع قرى هذا النمط الوظيفي فإن ثمة اختلافات في مواقعها ، ويوجد نمطان للقرى الزراعية المخططة حديثًا هما :

١- القري المركزية

تبعًا لهذا لنمط تشيد قرية كبيرة تتوسط الزمام الزراعي الخاص بها والذي تبلغ مساحته ٢٥٠٠ فدانًا في المتوسط ، وهو أمر يضطر أهل القرية الذين توجد أراضيهم عدد أطراف زمام القرية إلى قطع مسافة تتراوح بين ٣– ٥ كيلو مترات للوصل إلى الحقول الزراعية ، كما يقطعون نفس المسافة عند العودة ، وليس من شك في أن ذلك يستنفذ من المزارع جهدًا ووقتًا هو في أشد الحاجة إليهما لخدمة أرضه وخاصة في حالة وجود وسيلة نقل سهلة .

وتتجمع في القرية منازل السكان الذين يرتبطون بغيرهم من سكان القرى المركزية الأخرى عن طريق طرق مرصوفة مخططة بشكل جيد ، ومن مميزات هذا النمط من القرى الجديدة سهولة تأدية الخدمات العامة للسكان بأقل التكاليف ، إذ يتم إنشاء المدرسة وغيرها من المنشآت الاجتماعية والصحية في القرية المركزية بدلاً من تشييد ما يماثلها من المنشآت في أكثر من قرية صغيرة في حالة عدم تجمع المساكن في قرية كبيرة مما يزيد من نفقات البناء ، ويوجد هذا النمط من القرى في معظم مناطق الاستصلاح الزراعية في مصر وخاصة في منطقة مديرية التحرير ووادي النطرون بالإضافة إلى إقليم البرلدر في شمال شرقي هولندا ، ولذلك يمكن أن نميز منها أنواع ثلاثة هي :

أ - قرى زراعية ذات المواقع النيلية

وهى القرى التي تجاور مجارى الأنهار خاصة في الأجزاء التي يتسع فيها السهل الفيضى وتزيد فرص قيام النشاط الزراعي أو تقل فرص قيام الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فضلاً عن ذلك تأكد في هذه القرى توطن النشاط الزراعي .

ب- قرى زراعية ذات موقع متوسط بين النيل وحواف الصحراء

وتتركز بصفة أساسية في منطقة حوض كوم أمبو ، ومصبات الأودية الجافة، إذ يغلب عليها الوظيفة الزراعية لاتساع مساحة الأرض الزراعية ، توافر التربة الخصبة والصرف الجيد كما تخدمها شبكة جيدة من الطرق .

ج- قرى زراعية ذات مواقع متطرفة

وهى تلك القرى التي تقوم في مناطق الاستصلاح الحديثة حيث تسود الوظيفة الزراعية بها ، وتنتشر في شكل تجمعات تفصل بين الأنماط السابقة في مناطق : وادى عبادى ، وادى الرديسية ، ووادى الصعايدة ، ووادى خريط ، ووادى الكوبانية ، ووادى النقرة ، ومناطق

بنجر السكر والنوبارية ، وقري التوطين وغيرها من قري الاستصلاح الحديثة حيث ترتبط بشبكة جيدة من الطرق ببقية المناطق المأهولة بالسكان .

١. قرى الزراعة والوظائف غير الزراعية

تتشابه هذه القرى مع القرى السابقة في أن الزراعة وظيفتها الرئيسية ، حيث يزيد معامل التوطن بالنشاط الزراعي عن (١ فأكثر) ولكنها تختلف معها في ظهور بعض الأنشطة الأخرى الثانوية غير الزراعية والتي تتراوح معاملات توطينها بين (١) وأقل من (٢) ، ويضم هذا النمط مجموعة من القري ، والملاحظ هنا اختلاف قرى هذا النمط من حيث عدد الوظائف الثانوية التالية للزراعة والتي سجلت معامل توطن واحد فأكثر فهناك بعض القرى تتميز بظهور وظيفة واحدة أو وظيفتين بجوار الوظيفة الزراعية حيث توجد بعض القري منها تتميز بوجود وظيفة واحدة بجوار وظيفتها الرئيسة (الزراعة) إذ تظهر وظيفة التشييد والبناء في البعض منها ، بينما تظهر وظيفة التجارة بجوار الزراعة ، بينما هناك بعض القرى تظهر فيها وظيفتان بجوار الزراعة والصناعات التحويلية والنقل والمواصلات و التجارة والتشييد والبناء والخدمات والنقل والمواصلات.

وتتميز بتوزيع انتشارى حيث تتوافر عوامل قيام الأنشطة غير الزراعية كالقرب من طرق النقل والمواصلات أو مناطق التعدين أو مناطق الصناعة ، ويتباين توزيع هذه القرى حسب النشاط الاقتصادي ، فنجد الصناعة في العديد من القرى بسبب قربها من المصانع ومناطق التعدين ، كما ترتفع نسبة العاملين بالتجارة ، والخدمات والإدارة ، والتشييد والبناء ، والنقل والتخزين في القري .

ويرتبط وجود الوظائف الثانوية في تلك القرى بعدة عوامل أهمها :

- زيادة المتطلبات الضرورية التي يحتاجها سكان هذه القرى بجانب النشاط الزراعي .
- ارتباطها بشبكة مواصلات وطرق سهلة وسريعة ترتبط بالمناطق المختلفة.
- زيادة النشاط الاستثماري والصناعي والسياحي بالعديد من القري .

٣- القرى ذات التوابع

ووفق هذا النمط تقام قرية مركزية كبيرة يحيط بها وحدات سكنية تابعة ، وتتركز في القرية المركزية المنشآت الهامة والمرافق العامة التي تشمل أماكن العبادة والمدرسة والمستشفي ومساكن الجهاز الإداري ومكاتب الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ويوجد هذا النمط من القرى في منطقتي أبيس والتحدي وهما من مناطق الاستصلاح الزراعي في غربي دلتا نهر النيل ، حيث توجد المساكن في القرية المركزية ، و في قطاع التحدي ، وذلك لقلة عدد الوحدات السكنية التابعة للقرى المركزية ، أما التوابع فتضم عدد محدود من المساكن .

ويختلف عد الوحدات السكنية التابعة باختلاف مساحة الزمام الزراعي للقرية المركزية ، ومن مميزات هذا النمط من القرى قرب مسكن المزارع من أرضه ، إذ لا تتجاوز المسافة في هذه الحالة كيلو متراً واحداً مما يوفر وقت المزارع ومجهوده ، وقد لاقي هذا النمط من القرى نجاحاً كبيراً في مناطق الاستصلاح الزراعي في عدد كبير من الدول العالم .

وإذا حاولنا تصنيف قرى هذا النمط حسب الوظيفة غير الزراعية ، ولهذا يمكن أن نميز الأنواع التالية من القرى حسب الوظيفة :

أ- قرى الوظيفة الصناعية

وتشمل القري التي نالت حظها في الصناعة خاصة الصناعات الغذائية والكيماوية(الأسمدة) والهندسية والتعدينية والحرفية ، صحيح أن معظم هذه الصناعات تقوم في المدن ، إذ بلغ معامل توطن الصناعة بها (٢,١) وبذلك تعد وظيفة رئيسة مميزة لها ، هذا بالإضافة إلى وجود بعض الأنشطة بجانب الصناعة ، ويرجع توطن الصناعة بها إلى وجود المنطقة الصناعية بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها الأمر الذي أتاح فرصة العمل في هذا النشاط ، مما أدى إلى قلة نصيب الفرد من الأرض الزراعية وزيادة الضغط عليه الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتها على إعالة هذا العدد الكبير من السكان مما دفعهم للعمل في قطاع الصناعة ، وإلى جانب الصناعة توجد بعض الأنشطة الأخرى مثل نشاط التشييد والبناء ، حيث يزيد معامل التوطن عن (١) والخدمات (١,٥٢) .

غير أن بعض القرى تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الصناعات ، فهناك بعض قرى يمكن أن توصف بأنها قرى ذات وظيفة صناعية ، فقد لا تقوم فيها الصناعة على أرضها إنما ترتفع نسبة العاملين من سكانها بالصناعة ، حيث تنتشر صناعة الطوب الأسمنتي ، صناعة السكر وتكريره ، الطوب الرملي ، ومناطق تعدين الفوسفات ، وصناعة السجاد ، ورش وسمكرة السيارات، ورش البلاط، وعدد من ورش النجارة ، وإصلاح السيارات والأجهزة الكهربائية ، وورش للبلاط الآلي ، ورش حدادة ، ورشة سمكرة ، ومصانع لإنتاج لب الورق والخشب الحبيبي ، كما أنشئ فيها في السنوات الأخيرة مصانع للطوب الرملي و الطوب الحراري للحد من ظاهرة تجريف الأراضي الزراعية بالقرب من القري ، ورش نجارة ، ورشة إصلاح سيارات ، و ورش بلاط ، وفيها من منشآت الصناعة

الأخرى ، وتظهر فيها وظائف أخرى بجانب تلك الصناعات حيث أنها قرية قديمة ، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه القرى قديمة النشأة .

ب- قرى التشييد والبناء

وتشترك هذه القرى مع وظيفتها الأساسية، وظائف التجارة والتخزين والصناعة والخدمات الاجتماعية مع التشييد والبناء ويزيد معامل توطن العاملين عن ٢,٠ ، وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة العاملين في هذا النشاط من جملة السكان ذوي النشاط ، هذا بالإضافة إلى زيادة حركة البناء والتعمير في العشرين سنة الأخيرة مما شجع عدداً كبيراً من الشباب غير المتعلم على العمل بحرف البناء والبياض والنقاشة وغيرها من متطلبات عملية التشييد والبناء ، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى ، وذلك لقربها من مناطق استخراج مواد البناء وأهم أنواعها الحجر الرملي

ج - قرى الوظيفة التجارية

ويمارس سكان هذه القرى بالإضافة إلى التجارة بعض الوظائف الأخرى ، ويبلغ معامل توطن التجارة فيها أقل من ٢,٠ ، وهذه القرى تتميز بممارسة التجارة من خلال وجود سوق أسبوعي ، وقد انعكس النشاط التجاري في تعدد المنشآت التجارية ومحلات بيع مواد الغذائية ، والجمعيات استهلاكية ، و صوامع غلال ، ومستودع للدقيق ، ولا شك أن لقيام النشاط التجاري في هذه القرى أثره في مساحة الاستخدام التجاري الذي يتخلل الرقعة المبنية لتلك القرى ، ورغم قيام هذه القرى بالوظيفة التجارية ، فإن العلاقة واضحة بينها وبين المدن المجاورة ، وفيها يتم تسويق بعض المنتجات الزراعية والحيوانية في السوق الأسبوعي الذي يعقد يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، أو في البعض الأخر يعقد سوق أسبوعي أيضاً يتم فيه تبادل السلع بين القرى والمدينة ، فضلاً عن ذلك ترسل هذه القرى جزءاً من منتجاتها الزراعية والحيوانية إلى خارج حدودها خاصة إلى المدن الكبري .

د - قرى الوظيفة الخدمية

وهي التجمع الذي يخدم القرى الاساسية وتتوسطها وتكون خدماتها على شكل جامع لهذه القرى وضمن التأثير الذي يصل نصف القطر فيه من ٥- ٦كم وتعد الخدمات واضحة في هذه القرى ، وتختلف عن القرى الاساسية من ناحية الخدمات التي توجد فيها ووسائل النقل المستخدمة وتشمل الخدمات الثقافية والصحية والخدمات الزراعية والتأهيل المهني، وتتميز بمعاملات توطن مرتفعة تزيد قيمها على ٢,٠ لأنشطة النقل والمواصلات حيث توجد محطات النقل والمواصلات حيث توجد محطات السكة الحديد والأتوبيس ومواقف السيارات الأجرة التي تصل بين أجزائها المختلفة ، وفيها عدد من المساجد ، ومراكز تنظيم الأسرة ، ومراكز الشباب ، والمدارس المختلفة ، والمستشفيات العامة ، والمجموعات الصحية ، والوحدات البيطرية ، والصيدليات ، ومكاتب التليفون ، وجمعيات تنمية المجتمع ، بالإضافة إلى هذه الخدمات توجد أنشطة أخرى .

ويتباين توزيع الخدمات بين قرى هذه المجموعة ، كما تتباين مساحة كل نمط ، وعلى العموم تشكل مساحة الاستخدام الخدمى في قرى هذه المجموعة ، وقد يحسن الإشارة إلى كل نمط من أنماط الاستخدام الخدمى في هذه القرى .

❖ يلاحظ اختلاف نسبة **الاستخدام التعليمي** بين هذه القرى لاختلاف مواقعها بالنسبة للمدن المجاورة ، فهي متدينة بشكل واضح في العزب والنجوع والكفور ، بينما ترتفع بشكل واضح في في القري الرئيسة لتصل إلى أكثر من نصف جملة الاستخدامات ، وتبين خلال ارتفاع كثافة الفصول بشكل كبير في المراحل الثلاث المختلفة مما يؤثر على مستوى العملية التعليمية ومستوى التحصيل الدراسي المنتظر في وجود الازدحام الكبير داخل الفصول ، وتبدو المشكلة واضحة على مستوى

الأداء الخدمى في سوء التوزيع الجغرافي مما يجعل الهدف الأساسي لتوزيع المدارس هو ضمان التوزيع العادل مع الأخذ في الاعتبار الضرورة القصوى لصيانة وتطوير المدارس القائمة .

❖ وتنخفض مساحة **الاستخدام الصحي** في بعض القرى ، وبشكل عام لا يشكل الاستخدام الصحي بين قرى هذه المجموعة نسبة عالية .

❖ أما **الخدمات الاجتماعية** فهي تمارس مهما متعددة من خلال مجموعة من الجمعيات التنموية ، و تضم دور الحضانة ، وورش للنجارة ومكتبة متنقلة ، ومركزاً لتدريب الفتيات .

❖ ويشغل **الاستخدام الزراعي** مجموعة المنشآت التي تقوم بعمل التسهيلات اللازمة في المجال الزراعي وتتمثل هذه الجمعيات بالإشراف الفني وتشمل مجموعة من المنشآت التي تقوم بعمل التسهيلات اللازمة في المجال الزراعي ، وتتمثل في جمعية زراعية لكل قرية ، وتقوم هذه الجمعيات بالإشراف الفني على المحاصيل و إرشاد الزراع باختيار حقول إرشادية لكل محصول ، ووضع برنامج مكافحة الآفات الزراعية واختيار حقل إرشادي للنخيل ، أما بنك القرية فيختص ببيع الأسمدة والمبيدات وتمويل المشروعات الزراعية والحيوانية وتلقى الودائع وفتح الحسابات الجارية .

❖ تصل مساحة **الاستخدامات العامة** ، ويندرج تحتها كافة المنشآت العامة بالقرى من الوحدات المحلية ، وخدمات الاتصال ، ووحدات الإطفاء ، ومكاتب التموين ، بالإضافة إلى نقاط الشرطة ومقار العموديات وبشكل عام تشغل الاستخدامات العامة بين العديد من القرى نسبة عالية .

❖ تصل مساحة **المنشآت الدينية** : وتتمثل المنشآت الدينية في المساجد والمنشآت الخدمية الدينية المرتبطة بهما من المقابر بالإضافة إلى مكاتب تحفيظ القرآن ، وتشير معدلات الإقبال الحالية على تزايد الوعي الريفي

للسكان والذي انعكس بدوره على اهتمامهم بإلحاق أبنائهم بهذه الكتاتيب لمرحلة التعليم الأساسي.

هـ- قرى النقل والمواصلات

يندرج تحت هذا النمط بعض القري المتوسطة الحجم السكاني ، حيث بلغ معامل التوطن بها أقل من (١) ويرجع ذلك إلى وقوعها على أحد الطرق الهامة المتصلة ، مما شجع عدداً كبيراً من سكان القرية بالعمل على هذا الطريق عن طريق نقل الركاب بواسطة عربات خاصة سواء لنقل الركاب منها أو لخدمة القرى المجاورة لها .

٤- القرى الزراعية والوظائف غير الزراعية

ويضم هذا النمط من القرى تلك التي يتجاوز فيها معامل توطن الزراعة الواحد الصحيح ، كما يزيد ناتج معامل التوطن للصناعة عن الرقم ٢ ومواد البناء عن الرقم ٣ ، أضف إلى ذلك أن عدداً من سكان هذه القرى يعمل بالخدمات والتجارة ، وهى تتشابه مع القرى بالنمط الأول في أن الزراعة هي الحرفة الرئيسة ولكنها تختلف في ظهور بعض الوظائف الثانوية غير الزراعية.

٥- قرى متعددة الوظائف

وهذه القرى تضم أكثر من وظيفة ويكون معامل توطن الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية بها أكثر من (١) صحيح بينما يبلغ معامل توطن النشاط الزراعي أقل من (١) أقل من (٢) صحيح ، بينما سجلت هذه القرى في أكثر من نشاط معامل توطن (١) فأكثر ، ويتميز هذا النمط بوجود أكثر من وظيفة ثانوية بالإضافة إلى الزراعة وذلك بمعامل توطن أقل من ٢,٠ ، ومع تطور الحياة الاقتصادية تحولت بعض القرى من النمط المؤقت إلى النمط الدائم المتعدد الوظائف ، ويلاحظ اختلاف نمط توزيع القرى من حيث الوظيفة الأولى بها إذ تأتى الخدمات بجانب

الزراعة و النقل والتخزين والصناعة ، والتشييد والبناء ، وأخيراً التجارة ، ويرتبط ذلك النمط بالقري الرئيسية المرتبطة بالوادى والدلتا .

مما سبق يتضح سيادة الوظيفة الزراعية بصفة عامة بعظم القرى ، حيث بلغ عدد القرى التي يزيد معامل توطنها في قطاع الزراعة على (١) صحيح ، وهذا أمر طبيعي في بيئة ريفية تعد الزراعة حرفتها الرئيسة لغالبية سكانها .

٦- قرى غير واضحة الوظيفة

وتشترك هذه القرى في أن معامل توطن الأنشطة الاقتصادية بها يقل عن الواحد الصحيح ، وتتباين قرى هذه المجموعة في توطن الوظائف المختلفة ، ففي بعض القري تتوطن الزراعة ، تتوطن الصناعة ، وللتشييد ومواد البناء ، والنقل والتخزين ، والخدمات .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن خدمات المجتمع تعد من الأنشطة الاقتصادية الأول الذي يمارسه السكان بجانب الزراعة ، وذلك لكونها قرى رئيسة تتجمع فيها الخدمات ، ثم يأتى التشييد والبناء والنقل والتخزين في المرتبة الثانية، حيث مواقعها بالقرب من مناطق الحجر الرملي والمحاجر أو وقوعها عند تلاقى طرق المواصلات ، و تتمثل الصناعات التحويلية في قريتين نتيجة توافر العديد من المواد الخام الأولية ، حيث ترتفع نسبة العاملين بالصناعة ، ولا تمثل التجارة أهمية لقربها من المدن والأسواق الأسبوعية وقربها من طرق المواصلات الرئيسية .

وقد يدعو هذا التوزيع إلى الاعتقاد بأن هذه القرى الزراعية أساساً قد اجتذبت خلال تطورها بعض الأنشطة غير الزراعية التي تحتاجها متطلبات الاستقرار البشرى كما تمتد خدماتها للقرى الزراعية المجاورة ، ويبدو أن العامل التاريخي له أثره على ظهور الوظائف الثانوية مع الزراعية ، إذ يلاحظ تزايد تلك الوظائف في القرى الحديثة ، ويظهر أن وجود الوظائف الثانوية في تلك القرى بجانب الزراعة ، قد وجدت

نتيجة للمتطلبات الضرورية التي تحتاجها تلك القرى وأنها تتجمع وتتكتل وتقترب فيها حيث المواصلات السهلة السريعة والطرق المرصوفة المؤدية إلى القرى المجاورة والمدن القريبة المباشرة .

ثالثاً : وظائف القرى

على الرغم من أن الزراعة و تربية الحيوان تمثل الأساس الاقتصادي لمعظم القرى إلا أن هناك وظائف أخرى قد تؤديها القرية إلى جانب الزراعة و من ثم يمكن أن تقسم القرى الثابتة تبعاً لهذه الوظائف إلى أربعة أنواع و هي:

٧. قرى التسويق

وهي عبارة عن قرى صغيرة يطلق عليها (البلدة) وتعتبر مركزاً يقصدها الفلاحون الذين يعيشون منعزلين عن مزارعهم الواسعة لشراء حاجاتهم الضرورية ، وتقام هذه المراكز التسويقية أسبوعياً أو شهرياً ، فبالإضافة إلى طبيعتها الاقتصادية فإنها تخدم في بعض الأحيان الأغراض الاجتماعية ، حيث وجود المدرسة وقاعات الاحتفالات وهذا النمط يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول العربية .

يقام بها سوق أسبوعي يقصده الفلاحون الذين يعيشون في القرى المجاورة في أوقات دورية وهذه القرى في أغلب الأحيان قد يوجد بها مدرسة إعدادية أو ثانوية إلى جانب نقطة شرطة وذلك بالنسبة للقرى المصرية أما قرى الدول الأوربية يوجد بها قاعة للاحتفالات أو أي اجتماعات لذلك يطلق عليها في بعض الأحيان اسم بلدة.

كما تلك القري تشمل تجمعات المخازن الرئيسة والتسويق وورش العمل والإدارة والخدمات الاجتماعية وتكون هذه القرى بمثابة حلقة الوصل مع مراكز المدن وتكون المسافة بينها وبين القرى الخدمية ١٥- ٢٠كم كما تتوفر في القرى الخدمات التي تجعها من المرتبة الثانية للمدن ، وتختلف عن القرى الخدمية من ناحية وسائل النقل ،

ومن ناحية الطرق التي تربطها بالمدن حيث تكون مبلطة ، كما أن خدماتهم تضم ما تحتاجه القرى الأساسية والخدمية كخدمات المواصلات والمستشفيات والمدارس وبذلك تتكون القرى المركزية من التقاء ست أو سبع قرى ريفية.

٨. قرى المزارع العلمية الواسعة

وهذه توجد في مناطق الإنتاج الاقتصادي الكبير في مزارع الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وتتصف بأنها لا تزيد عن مجموعة من المنازل التي يسكنها العمال الذين يعملون لحساب صاحب العمل في مزرعته ، و تشمل هذه المزارع مزارع الشاي في سيلان سريلانكا و المطاط في الملايو و سومطرة و جاوة و قصب السكر في ولاية لويزيانا و غيرها.

وتشكل هذه المزارع قرى حديثة متكاملة ويطلق عليها عدة أسماء مثل (Ranches) في الولايات المتحدة الأمريكية و (Haciendas) في المكسيك أما في أستراليا فيطلق عليها (Stations) وفي أمريكا الجنوبية تسمى (Estacia) وهذه الأسماء تدل على إنها عبارة عن مزرعة تقوم فيها الزراعة العلمية الواسعة مثل مزارع الشاي في سيلان والمطاط في جاوة وسومطرة والملايو وقصب السكر في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهي قرى ذات الصبغة العلمية لنظام اقتصادي واسع يدخل في التجارة العالمية ، وبها تستخدم أحدث المعدات الزراعية ويشرف على الزراعة خبراء وفنيون ، لذلك فهي تضم مساكن المهندسين والفنيين ومباني الإدارة ومخازن كبيرة ، إلا أن العمال والفنيين وغيرهم ممن يعمل في هذه المزارع لاتربطهم روابط الجماعة، بل الرابط الوحيد بينهم هو العمل لذلك من الممكن تغيير العمال من مكان لآخر وبهذا فهي تفقد روح الألفة والاستقرار بينهم .

٩. القرى الإستراتيجية

وهي القرى التي تقام في نقاط استراتيجية محصنة تحصيناً قوياً مثل المدن التي تقام عند فتحات الوديان التي تشرف على الطرق الجبلية ، وهي عبارة عن قرى تنشأ في المناطق ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للسكان ، وهي أما أن تكون منطقة حدية لدرئ الخطر كما فعل المكتشفون الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أمريكا اللاتينية ، حيث أنشأوا بعض القرى لتكوين محمية من الهنود الحمر لهؤلاء المكتشفين ، أو كما تم بإنشاء بعض المراكز الاستيطانية في فلسطين وهي مراكز ذات مواقع إستراتيجية محصنة تحصيناً قوياً وكان الهدف من إنشائها مقاومة الشعب العربي وكفاحه ، لذلك تشبه هذه القرى العربية في فلسطين التي كانت قائمة عند فتحات الوديان والتي تشرف على الطرق الجبلية مثل ، اللد والرملة ، وتعتبر هذه القرى دفاعية.

١٠. القرى الاقتصادية والاجتماعية

تعد مجتمعاً متجانساً ومتآلفاً يرتبط الناس فيها بروابط اجتماعية واقتصادية ، كما تنتشر الملكيات الصغيرة فيها ، يقال : أن هذه القرى كانت موجودة في مصر حتى منتصف القرن التاسع عشر ، كما تنتشر هذه القرى في الهند والصين ، وعموماً فهذه القرى تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية يعتمد السكان فيها على الزراعة وتربية الحيوانات في معيشتهم وتكاد تحقق الاكتفاء الذاتي لسكانها.

١١. القرى المكتفية ذاتياً

فقد تكون القرية وحدة اقتصادية واجتماعية تنتج انتاجاً محلياً وتكفي نفسها بنفسها كما كانت الحال في القرى الهندية قبل القرن ١٨م وكما كانت الحال في مصر قبل الانقلاب الزراعي الذي أحدثه محمد علي في القرن ١٩م.

١٢. القرى الوقتية

تكون وقتية وفقاً لموسم زراعي معين حيث يتجمع السكان في مناطق سكنية يعمل أصحابها بالزراعة في ذلك الموسم ، وقد ظهرت مثل هذه القرى في الأقاليم الاستوائية بإفريقيا إلا إنها اختفت مع الوقت بعد ظهور الزراعة الحديثة .

١٣. القرى شبه المستقرة

وهي قرى الرعاة الذين يشغلون جزءاً من أوقاتهم في الرعي والجزء الآخر في الزراعة ، ولا يستغلونها إلا فصلاً واحداً في السنة حسب ما تحتمه عليهم الظروف الملائمة لمعيشتهم ومثل هذه القرى تنتشر في المناطق الجبلية والأودية .

١٤. القرى المستقرة(الثابتة)

فيها يعمل الناس بالزراعة والرعي كأساس لمعيشتهم ، إلا أن السبب الذي جعل هذه القرى مستقرة هو ملكية الأراضي الخاصة بالزراعة ولها أنواع عديدة .

١٥. القري الريفية المخططة

تنشأ بعض القرى نتيجة تخطيط مسبق ووفق شكل عمراني معين ، فقد تنشأ حسب النمط الكلاسيكي القديم ، مثل التي تقيمها بعض الشركات للعاملين معها أو القرى التي تنشئها الدولة بشكل مخطط تلبية لاحتياجات الزراعة ووفق نظام معين مثل الكولخوز في روسيا أو القرى التعاونية (الكيبوتز) في فلسطين أو القرى التي أنشئت في مناطق الاستصلاح في مصر أو القرى السياحية التي تنشأ وفق خطة محددة لتلبية احتياجات السياحة والترويح ، وتخضع تماماً لذات الغرض في مبانيها وتخطيطها ومنشأتها سواء على ساحل البحر أو في المناطق الجبلية أو غيرها .

يعني تخطيط المناطق الريفية بالتنظيم والترتيب الأفضل لإمكانات البيئة الريفية ومجابهة مشكلاتها فبعد تحليل عناصر البيئة الريفية ، يمكن تحديد المشاكل وتوصيفها في إطار متكامل ، يمكن من تمييز مجموعة أنماط تخطيطية ريفية تتشابه فيها الخصائص الريفية والمشكل ، ثم نقترح الاستراتيجيات والسياسات التخطيطية المناسبة وهذا لا بد من النظرة المتكاملة للحياة الريفية بما فيها عناصر التنظيم والقيادة والجوانب الاجتماعية والسلوكية .

يتمثل الاستقرار الريفي المخطط في مراكز الاستقرار والتجمعات السكانية التي خطط لها قبل إنشائها و لم تنشأ و تتطور بطريقة عشوائية أو تلقائية ، ويراعى في القرى المخططة تخطيطاً حديثاً مركزية الخدمات الضرورية في وسط القرية الذي تتجمع فيه سائر الخدمات التي يحتاجها ساكن القرية كالمسجد والمدرسة والمحلات التجارية وقاعة للاجتماعات والاحتفالات ومقر للجمعية التعاونية ومشغل يدوي ومركز للإرشاد الزراعي ومركز صحي وآخر إداري ، علاوة على منع البناء في القرى الحديثة دون أخذ موافقة دائرة التخطيط المسئولة.

وقد كان للظروف البيئة أثر كبير في وجود المحلات العمرانية الريفية المخططة وفي تطورها عبر العصور التاريخية المختلفة وفي المناطق العديدة من العالم إلا أن الانسان في سبيل تحسين ظروفه المعاشية واستثمار الموارد الطبيعية الموجودة في بيئته بشكل أفضل واستثمار الطاقات البشرية دون تبذير خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التطور التقني الذي وصل إليه والذي ساعده في تطوير طرق ووسائل النقل أو أساليب الزراعة والبزل وحصوله على العديد من الخدمات وفي المناطق النائية حتى آخذ يعتمد أسلوب التخطيط في توزيع مستقراته البشرية في المناطق غير المسكونة قبلاً ويحور ويغير من مواقعها الموجودة فأخذ

المخططون يجددون في تنظيم مستقرات ريفية جديدة وبأنواع متعددة تؤكد أهمية التخطيط العام وتنظيم العلاقة مابين أنواع استثمار الأرض والموارد المتوفرة والحاجات الاقتصادية والاجتماعية للإنسان .

وهكذا اختيرت مواضع المحلات البشرية ووزعت مكانياً بأنواع نتجت عن توافق كامل بين العوامل البيئية والتقنية وضرورات الاستثمار الحديث للموارد جميعها ، وهو ما يدل علي أن نمط الاستقرار الريفي المخطط لا تنحصر في العالم الجديد في أستراليا و نيوزيلندا مثلا بل نجده في أقاليم مشروعات التنمية الاقتصادية الكبرى في العالم كمشروع السد العالي و إقليم البنجاب (مشاريع ري) و حتى في اليابان.

كما أن القرى الريفية التي تخضع للتخطيط يمنع فيها البناء إلا بموافقة دائرة التخطيط المسئولة فلا يمكن بناء منزل دون موافقة مسبقة ، فتحدد بذلك اتجاهات النمو العمراني للقرية ، كما هو الحال بالنسبة للمدن بالضبط بسبب إعادة تخطيط المناطق الزراعية ونتيجة لتغيير الملكية الزراعية والتطوير العام للاقتصاد الزراعي وبسبب بناء السدود والخزانات وتحديث أنظمة الري الزراعي ، جمعت القرى الريفية الصغيرة مع بعضها في الشمال والجنوب في قرى محسوبة الحجم وضعت على طرق النقل الحديثة حتى يمكن تقديم الخدمات المطلوبة لسكانها بشكل جيد واستثمار جميع الطاقات الطبيعية في الزراعة دون تبذير في الأرض الزراعية الجديدة ، أما تخطيط القرى الحديثة هذه فجاءت بشكل مربع تنظمه شبكة من الطرق الداخلية التي يقطع بعضها بعضا تنتظم على طولها دور الفلاحين على أن يترك وسط القرية للمنشآت الخدمية ، هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تغيير أشكال القرى الريفية وحجمها منها :

أ- التغيرات التقنية التي تحدث في مجال الزراعة خاصة استخدام الآلات الزراعية الحديثة والأساليب العلمية مما يؤدي الى قلة الحاجة

إلى الايدي العاملة الزراعية مما لا يتوجب بقاؤها لزراعة نفس المساحة من الارض الزراعية ولهذا تأخذ القرى الريفية الكبيرة في التقلص.

ب- قد تنمو بعض القرى الريفية من ناحية المساحة التي تحتلها وعدد السكان خاصة القرى القريبة من المدن الكبيرة حيث ينتقل إليها بعض سكان المدن من الموظفين المتقاعدين طلباً للراحة مما يؤدي إلى زيادة عدد سكانها ويحدث هذا في كثير من مدن العالم حيث يتم بناء دورهم الجديدة أما حول القرية القديمة أو على الطرق المؤدية إليها وتأخذ القرى الشكل الشريطي أو النجمي .

ج- وقد يتجمع الفلاحين في قرى جديدة لإغراض دفاعية أو تخطيطية أو لدرء أخطار الحرائق والزلازل والفياضانات ، بحيث تنظم هذه القرى بشكل يلائم متطلبات الحياة الجديدة كان تنتشر المساكن بدلاً من تجميعها بشكل متزاحم أو تنتظم فيها الشوارع ،

من هذا يتضح بأن عملية تطوير الريف عملية متكاملة لاتقتصر على تزويده بالخدمات العامة فقط بل انها تمتد إلى ربط الخدمات العامة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فقد تمثلت أولى البوادر في وضع خطط الاستقرار الريفي بتجمع المحلات العمرانية الريفية الصغيرة والمتناثرة في قرى مجمعه بغية تقديم الخدمات الأساسية لها ، كما ركزت خطط الاستقرار الريفي على إنشاء المشاريع التنموية المختلفة في المناطق الريفية والتي تساهم في خلق الاستقرار السكاني وكذلك استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة .

- **تمثلت المرحلة الأولى لخطط الاستقرار الريفي في مصر** : في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي حيث تم إعداد الدراسات الخاصة بتصنيف المحلات العمرانية الريفية إلى ثلاثة أحجام هي : محلات ريفية صغيرة الحجم متوسطة وكبيرة ، وذلك حسب أسس ومعايير جديدة

للمستقرات الريفية تم وضعها من قبل المديرية العامة للتخطيط العمراني .

- **أما المرحلة الثانية لخطط الاستقرار الريفي في مصر** : تمثلت في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي إذ بدأت المحاولات الجادة في تخطيط وتطوير عملية الاستقرار الريفي ، إذ تبنت الجهات التخطيطية إعداد إستراتيجية شاملة للتطوير الريفي بصورة عامة وإعداد خطط للاستقرار الريفي ، وأن هذه الخطط تهدف إلى توفير معظم الخدمات العامة والاجتماعية كالخدمات التعليمية وخدمات والبنية التحتية ولاسيما طرق النقل ، فضلاً عن إعادة توزيع المحلات العمرانية الريفية وفقاً لتسلسل هرمي وبشكل علمي ومخطط يساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة التي تؤدي إلى تقليل الفوارق بين المدينة والريف .

أما القرى الريفية التي شيدت من قبل الدولة في مصر نذكر منها :

أ- **القرى الريفية المخططة :** يقصد بها القرى التي إنشائه بناء على قرارات تخطيطية في أماكنها الحالية وفقاً لأسس ومعايير ملائمة بهدف تحسين ظروف الحياة للإنسان الريفي واستثمار الموارد المتوفرة بشكل أمثل من أجل خلق التنمية الريفية المتكاملة

ب- **القرى الريفية العصرية:** وهي القرى التي تم تنفيذها من قبل وزارة الزراعة عن طريق البناء الجاهز ، تظهر في شوارع رئيسية تكون نحوها واجبات المساكن وهي صالحة لمرور السيارات وهذه القرى مجهزة بجميع أنواع الخدمات والبنية التحتية للقرية .

١٦.قري التوسع الزراعي الريفي

ويعني بالتطور تحسين الوسائل الإنتاجية أو مقومات العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج ، ويعد هذا عاملاً هامًا لزيادة القدرة الاستيعابية للريف أي قدرة الريف لاستيعاب السكان والوفاء بمتطلبات حياتهم ، أما التوسع الزراعي أو الريفي فيقصد به توسيع وامتداد الرقعة

الزراعية على حساب المناطق الهامشية أو الجهات التي لم تدخل من قبل في نطاق الاستخدام الريفي وهناك تسع فئات من المناطق التي يمكن أن يتم فيها التوسع الزراعي والريفي هي : الأراضي الجافة ـ الأراضي الصالحة ـ المناطق المستنقعات والسياحة المائية ـ المناطق الساحلية والبحيرات الأراضي التي أُثرت على خصوبتها عوامل التعرية ـ الأراضي البكر والصالحة للزراعة ـ أراضي بأودية الأنهار بعد تنفيذ مشروعات الري والاستخدام الناتج عن سياسات أفضل للملكيات والحيازات الزراعية ، وأخيرًا مناطق توطين البدو، ومن الواضح أن إدخال تلك الجهات في الامتداد الزراعي والريفي عمل من اختصاص الحكومات والمشروعات الكبرى .

ومما يذكر أنه قد تنشأ في المناطق الريفية الجديدة ومحلات تتخذ مظهراً حضرياً في شكلها الخارجي أو مادة بنائها لكنها تظل منتهية إلى الريف ، وظيفتها ونوعية سكانها وفي نمط استخداماتها الداخلية .

رابعاً : مراكز الثقل الوظيفي

يقصد بالثقل الوظيفي تحديد حجم ونوع الخدمات ومدى توافرها في القرى لخدمة سكان تلك القرى أو سكان قرى أخرى ، ومما لا شك فيه أن الموقع الجغرافي جعل هذه القرى تستفيد إلى حد كبير من الخدمات التي تتوافر بالقرى الرئيسة ، وينعكس هذا في شكل العلاقات المكانية الوثيقة بينهما ، إلا أنه من خلال معرفة الحجم السكاني وواقع الخدمات بها ، يمكن التعرف على حالات القصور في هذه الخدمات .

وقد حاول البعض إيجاد تصنيف لمراكز الثقل الوظيفي للقرى على أسس ومعايير مختلفة ، فهناك التصنيف الذي وضعه عالم الاجتماع الأمريكي **كولب** kolb وفيه ميز بين أربعة أنماط للقرى حسب ثقلها الوظيفي معتمداً على عدد من الخدمات وهذه الأنماط هي :

١. قرى بها نوع واحد من الخدمات البسيطة وهى بذلك أقرب إلى الكفور وبها إما محل تجارى كبير نسبياً وإما مدرسة صغيرة أو محطة بنزين .

٢. قرى فيها عدد من الخدمات المحدودة والبسيطة : اقتصادية ـ تعليمية ـ ترفيهية ـ دينية ـ اجتماعية ـ مواصلات ـ مهنية .

٣. قرى متخصصة جزئياً ومتميزة بالاكتفاء الذاتي وفيها جميع الخدمات التي يحتاجها سكان القرية .

٤. قرى تقدم خدمات متخصصة في المجالات السابقة مع درجة يعتمد عليها في الاكتفاء الذاتي والجذب داخل القرية .

وقد أجرى " **نيلسون** " Nelson تعديلاً على تصنيف " **كولب** " بهدف إبراز أهمية القرى ذات الثقل الوظيفي ، كما أن وحدة بحوث الريف بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بمصر فقد اقترحت تصنيفاً آخر للقرى حسب ثقلها الوظيفي وعلى أساس الخدمات وتتمثل على النحو التالي:

١. قرى بها وحدة صحية مجمعة + مدرسة إعدادية على الأقل .

٢. قرى بها وحدة صحية .

٣. قرى بها مركز اجتماعي أو مجموعة صحية أو وحدة ريفية + مدرسة إعدادية على الأقل .

٤. قرى لا يوجد بها خدمات .

كما اعتمد **صلاح عبد الجابر** في دراسته عن العمران الريفي في منخفض الفيوم بتصنيف الثقل الوظيفي للقرى على عدة معايير تتمثل في:

١. مرافق تعليمية : وتتمثل في المدارس والمعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة ونوعيتها (عام أو فني)

٢. مرافق صحية (المراكز الصحية ـ الوحدات الصحية الريفية)

٣. مرافق اجتماعية وتتمثل في الوحدات الاجتماعية وتؤدى خدماتها لأكثر من قرية دائماً .

٤. مرافق إدارية وشعبية وتشمل وحدات الحكم المحلى الذي يقوم بالتنسيق بين مرافق الخدمات لمجموعة من القرى المتجاورة .

٥. مرافق أمنية : نقطة البوليس وتتوزع على بعض القرى كحلقة وسطي بين قرى العموديات ومركز الشرطة .

٦. مرافق خدمية(الجمعيات التعاونية ـ الزراعية أو الاستهلاكية ـ مراكز الشباب البريد والتليفون)

٧. مرافق تجارية (محلات البقالة ـ الجزارة ـ المطاعم ـ الأسواق الأسبوعية والسويقات بأنواعها اليومية ـ الأسبوعية ـ الموسمية).

وإذا حاولنا تصنيف الثقل الوظيفي للقرى وفى ضوء الظروف الجغرافية للمحافظة وتوزيع منشآت الخدمات الرئيسة بالقرى وتتمثل في:

أ- خدمات أمنية (نقاط الشرطة).

ب- الوحدات المحلية (مجالس القرى).

ت- الخدمات الصحية (الوحدة ـ المجمعة ـ المجموعة الصحية).

ث- خدمات تعليمية (ابتدائي ـ إعدادي ـ ثانوي).

ج- الوحدة الاجتماعية.

ح- خدمات دينية (المساجد ـ الكنائس).

خ- خدمات زراعية (بنك القرية ـ الجمعية الزراعية).

د- الأسواق الأسبوعية .

وعلى هذا يمكن أن تصنف القرى حسب ثقلها الوظيفة إلى نوعين : الأول ويضم قرى ليس لها ثقل وظيفي، والثاني ويضم قرى لها ثقل وظيفي واضح .

١- قرى ليس لها ثقل وظيفي

وتخلو هذه القرى من معظم وحدات الخدمات ويرتبط توزيعها بمناطق الاستصلاح الزراعي الحديثة ، وهى في شكل عزب ونجوع متناثرة وتعتمد في خدماتها على القرى القريبة منها .

وتضم قرى هذا النمط مدرسة ابتدائية ، وفى بعضها وحدة صحية ومسجد ، وتتميز تلك القرى بمواقع تسهل اتصالها بقرى أكبر حجماً تتوافر فيها الوحدات الخدمية ، فضلاً عن ذلك فهي ذات حجم سكاني محدود ، ومثل هذه النتيجة تعكس المشكلات في توفر الوحدات الخدمية في مناطق الاستصلاح الزراعي وهى ظاهرة تتكرر في معظم مناطق الاستصلاح الزراعي في مصر ، ويمكن أن ندرج في قرى هذا النوع من الثقل الوظيفي عدداً من النجوع والكفور .

٢- قرى ذات ثقل وظيفي :

وتضم هذه الفئة معظم القري الكبيرة المساحة والسكان والتى تتركز بشكل خاص في الدلتا ، وعلى أساس عدد الوحدات الخدمية يمكن تقسيم القرى ذات الثقل الوظيفي إلى ثمانية أنواع هي :

١. مراكز الدرجة الأولى :

وتضم كل قرية فيها ثمانية أنواع من الخدمات الرئيسة وأهمها (نقطة شرطة ــ مجلس قروي ــ مجموعة صحية ــ مدرسة إعدادية ــ وحدة اجتماعية ـ مسجد حكومي ــ بنك القرية ــ تسوق أسبوعي) ، وهى مراكز للوحدات الريفية المحلية ، فضلاً عن ذلك فهي تمثل مراكز الثقل السكاني الكبير الذي يبلغ متوسطة ١٥,٠٠٠ نسمة للقرية الواحدة ، ومن ثم فهي تمثل المراكز الرئيسة لتوطن الأنشطة غير الزراعية ، ووفق معيار حجم السكان فقد صنفت ضمن القرى الزراعية المتعددة الوظائف ، ومثل هذه النتيجة تعكس العيوب نحو اتخاذ الحجم السكاني كمعيار للتصنيف .

٢. مراكز الدرجة الثانية :

وتتميز هذه القرى بأنها قديمة غير أن نوعاً منها تتدنى خدمته لمستوى ضعيف ، وتتوسط في مواقعها السهل الفيضى وحجم سكانها كبير نسبياً بمتوسط حوالي ١٢,٠٠٠ نسمة ، كما أن بعضها قريب من المدن الرئيسة ، وبمقارنة هذه القرى بتصنيف الوظائف يلاحظ أن بعضها يندرج ضمن القرى الزراعية ، والبعض الآخر يقع ضمن الوظائف غير الزراعية .

٣. مراكز الدرجة الثالثة :

وتضم هذه الفئة كل قرية فيها من أنواع الخدمات ستة ، ومن أهم خصائص قرى هذه الفئة ، أن البعض منها تقع على امتداد مجرى النيل بحيث لا تبتعد عنه إلا بمسافات قصيرة ، وقد صنفت ضمن القرى الزراعية ، وصنفت بعض القري بأنها ذات مواقع داخلية وتصنف ضمن القرى غير الزراعية ، وتتميز قرى هذه الفئة بشكل عام أيضاً بحجم سكاني كبير نسبياً بمتوسط ١٠٠٠٠ نسمة للقرية .

٤. مراكز الدرجة الرابعة :

وتضم هذه الفئة كل قرية فيها من أنواع المنشآت الخدمية خمسة ، وتقع داخل السهل الفيضى أو في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة ، وتتشابه قرى هذا النمط مع قرى الأنماط الثلاثة السابقة في بعض الخصائص وتختلف عنها في البعض الآخر ، فهي ذات حجم سكاني متوسط ٩,٠٠٠ نسمة للقرية، ولا يعبر هذا المتوسط للحجم الفعلي لسكان كل قرية ، فهو يضم سكان التوابع ، إذ تتميز قرى هذه المجموعة بتعدد توابعها وتستأثر هذه التوابع في المتوسط بنسبة كبيرة من سكان كل قرية ضمن القرى الزراعية والوظائف غير الزراعية ، تصنف ضمن القرى متعددة الوظائف ، أو بعبارة أخرى فان نمطها طبقا

لمعيار السكان أكبر وأعلى رتبة بالنسبة لنمطها طبقاً للمرافق الوظيفية ومعيار النقل الوظيفي والخدمى .

٥. مراكز الدرجة الخامسة :

وتضم هذه الفئة كل قرية فيها من أنواع الوحدات الخدمية أربعة مرافق وتتركز علي امتداد نهر النيل ، في منطقة السهل الفيضى ، وقد صنفت بعض القرى بأنها قديمة النشأة والباقي منها حديثة ، وتتميز بأنها ذات حجم سكاني متوسط يبلغ ٨,٠٠٠ نسمة للقرية الواحدة ، ومن ثم فهي تمثل مراكز الخدمات والمرافق الإدارية لوحدتها الريفية ، وقد صنفت بعضها ضمن القرى الزراعية ذات مواقع داخلية وتصنف ضمن القرى متعددة الوظائف ، وهذا يتناسب إلى حد ما مع قلة مرافقها الوظيفية والخدمية .

٦. مراكز الدرجة السادسة :

وتضم كل قرية فيها ثلاث وظائف ومرافق خدمية ، وتفتقر هذه القرى إلى التربة الخصبة وطرق المواصلات الجيدة ، ومن ثم فهي تمثل مراكز الثقل السكاني المتوسط ، إذ لا يزيد متوسطة على ستة آلاف نسمة للقرية ، ووفقاً للمعيار السكاني في التصنيف الوظيفي فإن نصف عدد هذه القرى يقع ضمن القرى الزراعية ، صنفت بعض القرى ضمن المتعددة الوظائف ، وهو ما يمكن أن يعطى دلالة واضحة على مدى اعتمادها على قرى أكبر منها من حيث عدد الخدمات ومراكز الثقل الوظيفي .

٧. مراكز الدرجة السابعة :

وتضم كل قرية فيها مرفقين وظيفيين على الأقل ، ويعد المسجد الحكومي والسوق الأسبوعي والمدرسة الإعدادية والمجموعة الصحية أهم المرافق الوظيفية والخدمية التي توجد بها ثم يليها بنك القرية والوحدة الاجتماعية والمجلس المحلى ، فضلاً عن ذلك فهي تمثل مراكز

الثقل السكاني الصغير والذي يبلغ متوسطة ٥٠٠٠ نسمة للقرية ، ومن ثم فهي تمثل المراكز الرئيسة لتوطن الأنشطة غير الزراعية، ووفق معيار حجم السكان صنفت العديد من قرى هذا النمط ضمن القرى الزراعية ، بينما صنف بعضها ضمن قرى الوظائف غير الزراعية والمتعددة الوظائف .

٨. مراكز الدرجة الثامنة :

وتضم كل قرية فيها مرفق وظيفي واحد ، وهى أقل الأنماط من حيث الثقل السكانى، وينتمى معظمها للحجم السكاني الضعيف جدا أو القزمى بأقل من ٥٠٠٠ نسمة للقرية ، وتنتشر هذه القرى في مناطق هامشية متطرفة، وتتميز بصغر حجمها السكاني والعمراني، ووفق معيار حجم السكان فقد صنفت عشر قرى ضمن القرى الزراعية والوظائف غير الزراعية ، بينما صنفت بعض القرى ضمن القرى متعددة الوظائف والخدمات ، وهى في معظمها من القرى الحديثة النشأة ومن ثم لم تكتمل مرافقها الوظيفية والخدمية بعد .

خامساً : التقييم الجغرافي للقرى حسب أنماط الثقل الوظيفي

بعد العرض السابق لتصنيف قرى حسب الثقل الوظيفي يمكن وضع تقييم جغرافي لهذه الأنماط من خلال اختلاف أنماط الثقل الوظيفي حسب حدود الوحدات الخدمية ، والأنماط الوظيفية على أساس حجم السكان ونمط توزيع القرى وتباعدها والنشأة التاريخية ، وفيما يلي تقييم لكل هذه النقاط :

١. أظهر تصنيف القرى حسب ثقلها الوظيفي على أساس الخدمات مع التصنيف حسب الحجم الوظيفي أن هناك اختلافاً واضحاً بين أنماط الثقل الوظيفي طبقا لمعيار المرافق والخدمات وبين التنميط الوظيفي طبقا لمعيار السكان .

٢. تتسم طبيعة توزيع مراكز الثقل الوظيفي بوجود بعض مظاهر التركز مع غياب التوزيع المنتظم ، ويؤكد هذا ارتفاع قيمة مؤشر أقرب المتجاورات حيث بلغت ٦,٣ على مستوى جملة المراكز الوظيفية الثمانية ، وإن اختلف المؤشر في كل درجة على الأخرى ، إذ يلاحظ أن مراكز الدرجة الأولى أكثرها تشتتاً وبالتالي في متوسط تباعدها الفعلي ، تليها مراكز الدرجة الثالثة وتتركز في وسط وشمال الوادي والدلتا بشكل شبه منتظم ، ولذا سجلت مؤشرات تكاد يقترب من الواحد الصحيح

٣. وقد أظهرت الدراسات أن القرى ذات الثقل الوظيفي تتميز بأنها ذات نشأة قديمة ، ويخص القرى ذات النشأة الحديثة باقي النسبة ، كما يتفاوت التوزيع حسب الدرجات الثمانية ، فالقرى القديمة تتركز في الدرجتين الثامنة والسادسة ، إذ يلاحظ تركز المراكز الوظيفية الكبيرة على امتداد نهر النيل وفى منطقة السهل الفيضى الخصب ، وتقاربها أكثر من المتوقع ، وكذلك يلاحظ في ظهور مراكز الدرجتين في الجزء الجنوبي من الوادي ، يليها من حيث الأهمية قرى الدرجات السابعة والسادسة ، بينما تقل لقرى الدرجات الأخرى ، ويحدث العكس بالنسبة للقرى الحديثة ، إذ يلاحظ أن نسبة القرى القديمة أكبر في المراكز الوظيفية الثمانية ، فيما عدا مراكز الدرجة الأولى والثالثة وتتساوى في مراكز الدرجة الرابعة ، ويبدو أن قدم القرية يعد عاملاً هاماً في تركز المرافق الوظيفية غير الزراعية بها ، واشتغال نسبة كبيرة من سكانها بتلك الوظائف وبروزها لتكون مركزاً وظيفياً يخدم القرى الأحدث والأقدم المتجاورة على حد سواء .

٤. اختلاف توزيع القرى حسب مواقعها ، إذ يلاحظ تفوق نسبة المراكز الوظيفية في القرى الداخلية عن مثيلتها في القرى النيلية ، فتتمثل بوضوح في القرى ذات المواقع الداخلية ذات الثقل الوظيفي ،ويعزى ذلك

إلى تركز معظم قرى المراكز الداخلية في منطقة السهل الفيضى الخصب واجتذابها للمرافق والوظائف الوظيفة غير الزراعية ، يتفق توزيع القرى ذات الثقل الوظيفي مع الحجم السكاني ، إذ يلاحظ من أن القرى ذات الحجم الكبير تشغل مراكز متقدمة في الثقل الوظيفي.

٥. هناك ارتباط قوى بين نقل المراكز الوظيفية وبين ثقلها الإداري ، ويصل أعلي مستوى لها في المراكز الثانية والثالثة ، بينما تقل في المراكز ذات الثقل الوظيفي المنخفض ، فهي غير متمثلة في المراكز الأولى والثالثة والسابعة ، وتصل أدنى مستوى لها في المركز السادس ، ومن ثم فهي ليس لها معيار للثقل الوظيفي .

٦. اختلاف طبيعة توزيع مراكز الثقل الوظيفي والخدمى وظهور بعض مناطق التركز بمناطق السهل الفيضى الخصب وحول نهر النيل عن بقية القرى ، والتي تجد صعوبة في الحصول على الخدمات الإدارية والاجتماعية والصحية والتعليمية من مقر المركز الإداري ، ولذا يلزم إنشاء مرافق وظيفية متعددة في القرى البعيدة عن المركز الإداري .

٧. غياب التخطيط الشامل في توزيع المرافق الوظيفية بين الوحدات المحلية وما يستتبعها من قرى رئيسة وعزب وكفور ، مما يكلف سكانها عناء الحصول على المرافق والخدمات المتكاملة .